

وأوضح أن "ما حدث هو أن أميركا وإسرائيل طرحتا استئناف المفاوضات غير المباشرة، فقبلت به القيادة الفلسطينية وسوّقته للحصول على غطاء عربي... وهذا فيه توريث للعرب". وتساءل: "كيف يمكن الآن للفلسطينيين أن يرفضوا قراراً حظي بدعم عربي في ضوء وجود اعتراضات كبيرة في صفوف الفصائل على هذا القرار؟".

## وثيقة رقم 105 :

تعهد وزير الاقتصاد الوطني في حكومة فياض حسن أبو لبدة بإخلاء السوق الفلسطيني من منتجات المستعمرات<sup>105</sup>

8 أيار/ مايو 2010

جدد، اليوم، وزير الاقتصاد الوطني د. حسن أبو لبدة، تعهده بإخلاء السوق الفلسطيني من منتجات المستوطنات نهاية العام الحالي، معتبراً قانون حظر بضائع المستوطنات ضرورة لإنجاح حملة مقاطعتها، مشدداً على تعارض العمل في المستوطنات مع المصالح الوطنية.

وقال في حديث لـ"وفا" إن قانون حظر بضائع المستوطنات ضرورة، لإنجاح حملة مقاطعة البضائع الإسرائيلية، ويجب أن تستند مصادرة السلع من التجار، والموزعين، إلى أساس قانوني سليم، بعيداً عن القضايا المتعلقة بالتهرب الضريبي، وعدم الانسجام مع المواصفات والمعايير وما شابه.

وأكد أن وجود القانون كان ضرورياً، ليعرف التاجر، والمستهلك، والمزود والموزع، أن التعامل مع هذه المنتجات غير قانوني، وسيلتزم من كان يعتقد بصوابية تداول بضائع المستوطنات بقرار المقاطعة بقوة القانون.

وعن التهديد الإسرائيلي بفرض عقوبات اقتصادية على السلطة، ردّاً على منع تداول بضائع المستوطنات في السوق الفلسطيني، أوضح أبو لبدة، أن أصوات في إسرائيل هددت وتوعدت، وطالبت بعقوبات متناسين أن إسرائيل تفرض علينا عقوبات اقتصادية، فالحصار ما زال قائماً ولا يسمح لنا بالدخول إلى السوق الإسرائيلي، وحواجز الاحتلال ما زالت تقف أمام حركة تدفق البضائع.

واستغرب أن تطالب إسرائيل بفرض عقوبات على تنظيم السلطة لسوقها بما لا يتعارض مع أي اتفاقيات موقعة، مشيراً إلى أن الموقف الفلسطيني واضح ومنسجم مع الموقف الدولي، والأممي بأن المستوطنات غير شرعية، قائلاً "الحملة لا تستهدف المنتجات الإسرائيلية، نحن ملتزمون باستمرار تدفقها للسوق الفلسطيني على الرغم من عدم معاملتنا بالمثل من قبل إسرائيل".

وشدد أبو لبدة على أن السلطة لا تخوض حرباً على سوقها مع الجانب الإسرائيلي، بل تسعى لتنظيم السوق الفلسطيني، وضمانة الحد الأدنى لكل مواصفة، حفاظاً على صحة وأمان المواطن.

ويضيف "لا نسعى للاصطدام بإسرائيل أو التنصل من اتفاقاتنا، نحن نسعى لتحرير اقتصادنا من علاقته بالمستوطنات، ومنع إمكانية تحقيق أي فائدة لهذه المستوطنات في اقتصادنا الوطني، وقطع شريان حياة المستوطنات الذي يتغذى من استهلاك السلع في السوق الفلسطيني".

وعن فرص عودة سلع المنتجات من خلال "الباب الدوار" للسوق الفلسطيني، قال أبو لبة "ممكن، ولا نستبعد مثل هذه المحاولات، هناك شكوى دولية ومعركة دائرة في أوروبا، قائمة على رفض تصدير سلع منتجة في المستوطنات على أنها صنعت في إسرائيل، وتريد أوروبا إلزام إسرائيل بتبيان مصدر إنتاج السلعة على بطاقة التعريف بالمنتج، حتى يقرر المواطن الأوروبي موقفه منها، خاصة وأن أوروبا والمجتمع الدولي يعتبر المستوطنات غير شرعية، وتمنع قيام سلام بين فلسطين وإسرائيل".

ويعتقد أبو لبة أنه لا يجوز أن يكون الموقف الفلسطيني أقل من الموقف الدولي من هذه القضية، وأشار إلى أن هناك عمل دووب في أوروبا لمنع تسويق منتجات المستوطنات بصفها منتجات إسرائيلية، وهناك قضايا أمام المحاكم في ألمانيا على بضائع المستوطنات، ولم نجد دولة واحدة تقول لنا إن إجراءنا تتناقض مع الاتفاقيات الموقعة، أو عملية السلام بمرجعياتها المختلفة، أو مع القانون الدولي.

ويؤكد أبو لبة أن مواد قانون حظر بضائع المستوطنات واضحة جداً، وليست بحاجة إلى لوائح تنفيذية، وموضوع العقوبات التي تتراوح بين السجن والغرامة المالية واضحة وتمكن القضاء من اتخاذ القرار، واليوم لدينا الصلاحيات القانونية لفرض العقوبات.

ويضيف "أعلنا بأننا لن نلجأ لإنفاذ القانون فيما يتعلق بالعمال في المستوطنات حتى إشعار آخر، لأننا نريد منهم تصويب أوضاعهم خلال الفترة القادمة، والعودة للانخراط في سوق العمل الفلسطيني سواء كعمال أو أصحاب عمل".

ويعتقد أبو لبة أن خلق بدائل للعمال قبل مطالبتهم بترك العمل في المستوطنات أمر غير خاضع للنقاش، والبدايل تخص 150 ألف عامل أغلقت إسرائيل سوقها أمامهم، وأن السلطة ترى أن العمل في المستوطنات يتعارض مع المصالح الوطنية، ومن يتعامل معها يساهم في رفاه المستوطنات التي تمنع تحقيق حلم الدولة الفلسطينية.

ويضيف "نتفهم الدوافع التي أدت إلى العمل في المستوطنات، ولن نبخل على هذه الشريحة بما يمكن القيام به رغم أننا لسنا ملزمين بإيجاد فرص عمل بديلة خاصة أن العمل في المستوطنات غير مقبول من أحد".

وعن حاجة حملة مقاطعة بضائع المستوطنات لحمات إعلامية تصل إلى كل مواطن فلسطيني وتقنعه بضرورتها، قال أبو لبة "قمنا بتقديم جرعة دعائية وتغطية إعلامية ميدانية ومناسبة لهذه الحملة، وسنقدم جرعة ثانية للمواطن ليعرف أكثر ويتكيف مع الواقع الجديد، وهذه الحملة تقوم بها كل الوزارات ذات الاختصاص كل في مجاله".

وأكد أن الحملة حققت نتائج إيجابية وأن وعي المواطن بالمقاطعة يتجذر وينمو، وينعكس هذا الأمر بزيادة الطلب على بعض المنتجات التي لها بديل محلي مثل منتجات الألبان.

وأشار أبو لبة لاستجابة التجار والموزعين لهذه الحملة قائلاً "نحن لا نشكك بوطنية أحد، وكل مواطن يجب أن يكون جزءاً من الحملة، المستهلك والتاجر والموزع والعامل".



وعن مستوى نجاح الضابطة الجمركية في وقف عملية التهريب، أوضح أبو لبدة أنه لا يوجد نجاح تام، والمعركة مستمرة بين المهرب والجهة التي تنفذ القانون في كل دول العالم، وهذا ينطبق علينا، مع الأخذ بعين الاعتبار حالتنا الفلسطينية، حيث لا تستطيع الجهات المعنية السيطرة على كل المعابر والحدود إضافة لعدم قدرتنا على العمل في بعض المناطق مثل مناطق "ع".

وعن قدرة الوزارة على تطوير المواصفة الفلسطينية لحماية المستهلك الفلسطيني بناء على التقديرات التي ترى أن هذه الحملة ستساهم في انتعاش الصناعة المحلية، قال "نسعى لإيجاد مواصفات لكل السلع المتداولة في السوق الفلسطيني، لأن سوقنا منتهك لأبعد الحدود ويتم إغراقه بالآلاف السلع غير المطابقة للمواصفات، والسبب يعود لضعف الأداة الرقابية وعدم توفر مواصفات لآلاف السلع".

وأضاف أن "الوزارة تعمل على أقل من ألف مواصفة، وتحتاج لخلق حوالي 5500 مواصفة لسلع تستهلك في سوقنا، وسنعلن قريباً عن قرارات تخص موضوع المواصفات لحل إشكالية عدم وجود المواصفة بالتوازي مع خلقها، بما يمكن من استعادة ثقة المستهلك الفلسطيني بالإنتاج المحلي، لأهميته في زيادة الإنتاج، وزيادة الطلب على الأيدي العاملة وتوفير فرص عمل والتأثير على الفقر والبطالة".

### وثيقة رقم 106 :

مقابلة مع خالد مشعل حول عملية التسوية، والعلاقة مع مصر، والمصالحة الوطنية، والمفاوضات<sup>106</sup>

12 أيار/ مايو 2010

أجرى المقابلة إبراهيم الدراوي، دمشق

س: كيف تنظرون لقرارات لجنة المبادرة العربية التي عقدت اجتماعها مؤخراً بالقاهرة، وما موقفكم من توجه السلطة الفلسطينية لعقد مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل، وما حقيقة الضمانات التي أعطتها الإدارة الأمريكية للسلطة الفلسطينية؟

ج: من يراقب الموقف العربي أو الفلسطيني الرسمي في إدارتهم للمفاوضات مع العدو الصهيوني يلحظ للأسف اضطراباً وارتباكاً ومراوحة في ذات المربع، بل تراجعاً عن مواقف سابقة، فلجنة المبادرة ذاتها قبل شهر وتحديداً قبل القمة العربية ربطت بين العودة للمفاوضات وتجميد الاستيطان، وقمة سرت أكدت ذلك بقرار عربي، واليوم لجنة المبادرة العربية في اجتماعها الأخير في القاهرة تتراجع عن ذلك، وبالتالي تتراجع عن شرط تجميد الاستيطان، وهذا يضعف الموقف العربي والفلسطيني ويغري إسرائيل بالمزيد من التشدد والإمعان في الاستيطان، وتجاهل المطالب الفلسطينية والعربية.

أما بالنسبة لموضوع الضمانات فلا ضمانات أمريكية، ولا وجود لضمانات مكتوبة، والحديث عن ضمانات شفوية إن وجدت لا قيمة لها خاصة إذا كانت هذه الضمانات معطاة لأي طرف عربي أو